الحقائق
AL HAKAEK
لبنانيون حول العالم
العدد (217). أيلول. 2014

د. عاطف خليل الحكيم

البطرك لحام انسحب أم أُجبر على الانسحاب؟

مدير عام شركة كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد:

ستكون التعرفة أقل بكثير من الفواتير التي يتكبدها المواطن

مديرعام شركة كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد:

ستكون التعرفة اقل بكثير من الفواتير التي يتكبدها المواطن

يعيش اللبنانيون ومنذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990 على كم من الوعود لم يجنوا خلالها سوى الإمعان في هدر المال العام، وتبديد أحلامهم بحياة كريمة يرغبون بها ويستحقونها أيضا. أزمة الكهرباء التي يعيشها لبنان هي واحدة من الأزمات التي يعتقد البعض أنه جرى التغرير فيهم من خلالها، فقد طرحت الدولة خلال العقود الماضية عدد من الحلول، واحدة منها كان العمل على انشاء عدد من محطات الطاقة التي لم تشغل ولم يستفد المواطن منها إلا بهدر أموال الدولة، والحجة كانت أن هذه المحطات تعمل على الغاز، وقد اختلف سعر الغاز حاليا بعد أن سجل ارتفاعا لم يكن ضمن حسابات القائمين على المشروع، أيضا الوعود المتكررة بتأمين تغذية كهربائية لكامل البلد مدة 20 ساعة، سوف ترتفع إلى 24 ساعة، واستقدمت لأجل حل القضية سفن انتاج كهربائي من تركيا، عرف فيما بعد أن طاقتها الانتاجية لا تكفي لتحقيق انتاج بأقل من هذا بكثير، ثم أفاق المواطن ليجد أن الكهرباء قد وصل الانقطاع فيها في بعض البلدات إلى 18 ساعة !!؟

فهل من مغيث لهذا الشعب، الذي لم يعد يشهد سوى تبدد أحلامه، وغياب الرحمة من قلوب مسؤوليه وسياسيه الذين ما فتئوا يكدسون أرصدتهم في البنوك والمصارف، مستغلين الأزمات التي يعيشها البلد

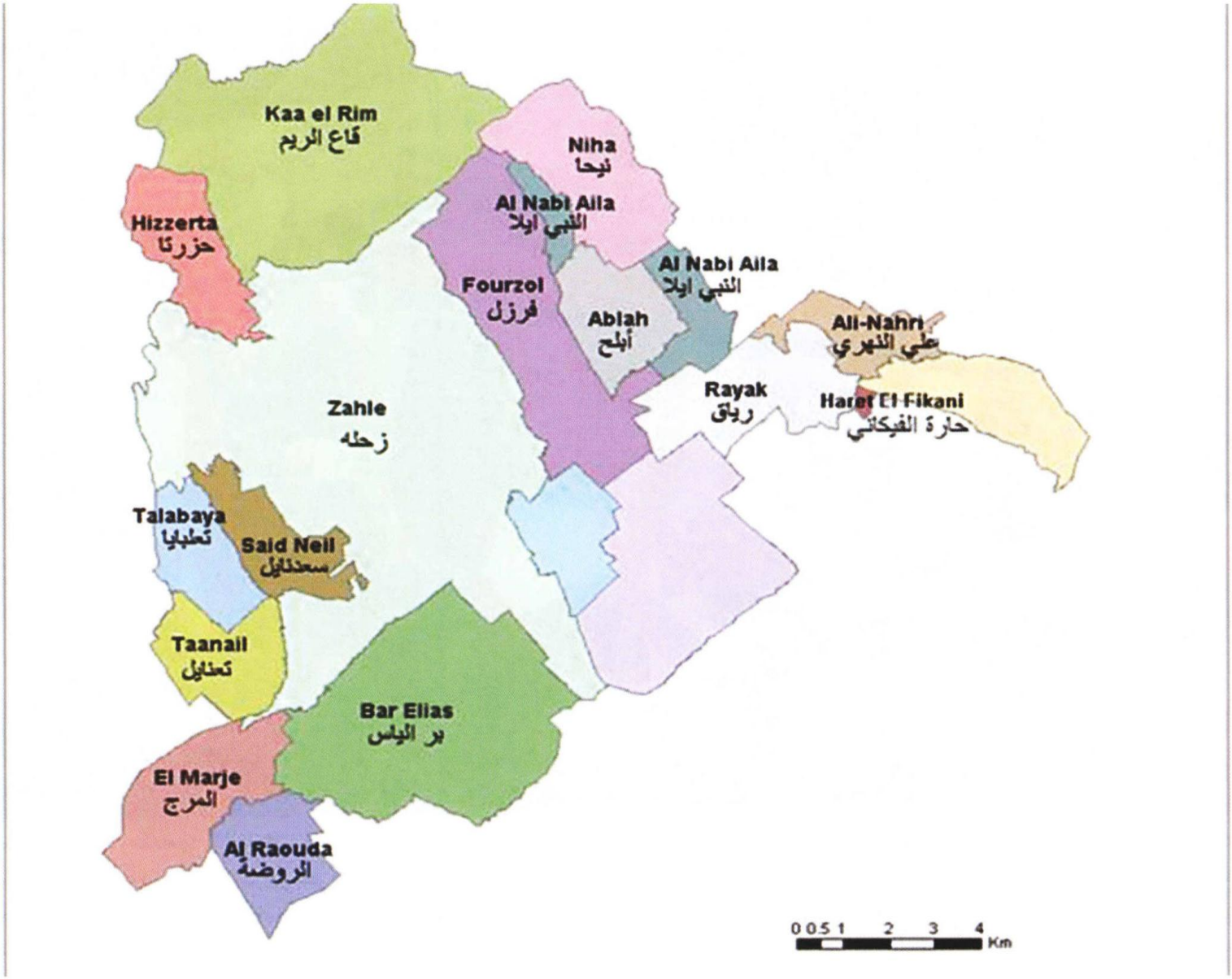

لإرضاء نزعاتهم الفردية.

مجلة «الحقائق» اتجهت إلى زحلة المدينة التي يحمل أحد أبنائها هم أزمة الكهرباء ويصارع من أجل تنفيذ الحلم والحل الذي يراه مناسبا، انتاج الكهرباء وتأمينها للمواطنين 24/24 ساعة، وكان للمجلة هذا اللقاء الشيق مع الأستاذ أسعد نكد مدير عام شركة كهرباء زحلة:

ماذا بقي من كهرباء لبنان، وأين السفن التي استقدمت من تركيا، أين الاصلاحات التي وضعتها وزارة الطاقة مقابل هدر مليارات الدولارات، كيف نفصل للمواطن هذا؟

أخبرتكم منذ أول لقاء لكم معي أن كهرباء لبنان إلى تراجع، وفي كل عام أعيد المقولة ذاتها مستندا إلى ما يحدث على الأرض، هذا ملموس من الشعب اللبناني، الأساس هو قضية الإنتاج فالدولة لم تقم بمشاريع انتاج جديدة للكهرباء. فيما يتعلق بالسفن التي استقدمت من تركيا هي مستأجرة من قبل وزارة الطاقة وهي تقدم التغذية إلى شبكة لبنان، النقطة المهمة عدم إقامة محطات طاقة جديدة من قبل الدولة، كانت هناك مشاريع لإقامة محطات تغذية، أيضا كانت هناك مشاريع لتأهيل المحطات الموجودة والمتوقفة عن العمل بسبب الأعطال، كلها لم تقم بها الدولة، لم يعد هناك أفق لتحسين الإنتاج، خاصة مع الوضع الاقتصادي المتردي، والوضع الأمني السيء، والوضع المالي الحالي، موظفوا مؤسسة الكهرباء موجودين لكن خارج مكاتبهم يعانون الكثير من المشاكل كمشكلة المياومين وغيرها... داخل مؤسسة الكهرباء هناك الكثير من الشركات الخاصة التي تقدم خدماتها، ثلاث شركات

EDZ
Electricité de Zahlé

مما يسمونهم «مقدموا الخدمات» هم أيضا يعانون من الأزمات، منذ شهرين لم تصدر المؤسسة فواتير لجباية أموالها المستحقة على المواطنين، هذا ينعكس سلبا على المؤسسة وعلى مقدمي الخدمات، لأن المؤسسة ان استمرت بعدم اصدار الفواتير فلن تتمكن من دفع رواتب موظفيها، ولن تتمكن من إجراء أعمال الصيانة الضرورية لضمان استمرار التغذية وأيضا مستحقات الشركات الأجنبية، الخطير في الأمر أنهم قد يعجزون عن دفع الأموال المستحقة للسفن المؤجرة، وقد صرح وزير الطاقة مع مدير عام مؤسسة الكهرباء بأن وضع الكهرباء في لبنان على شفا الانهيار. أحب أن أزيد بأنه لا يزال هناك أمل بحال أعطوا الضوء الأخضر للشركات الخاصة للإنتاج، من جهتي أنا ضد خصخصة الكهرباء، أعني مؤسسة الكهرباء، هذه المؤسسة لديها شبكة توزيع، ولديها انتاج أيضا، لكني مع فتح معامل انتاج خاصة تبيع الكهرباء إلى المؤسسة أو إلى المواطن مباشرة، وخلال عشرة أو خمسة عشر سنة تؤول ملكية هذه الشركات إلى المؤسسة الرسمية التابعة للدولة، ويمكن توضيح الأمر على الشكل التالي، يسمح للقطاع الخاص بإنتاج الكهرباء، ثم وبعد فترة من الزمن يسترد أمواله التي صرفها، ويجني بعض الأرباح، ثم تصبح محطات الطاقة هذه ملكا لمؤسسة الكهرباء، فتكون المؤسسة قد أسست بنى تحتية للإنتاج دون أن تتكبد أية نفقة، وإن أضفنا إلى هذا لامركزية الكهرباء سيكون جيد جدا للبلد.

تحدثنا سابقا عن موارد لبنان وانها جيدة وكافية، يضاف إليها اكتشاف الغاز على سواحله، من الآن وحتى نتمكن من استخراج النفط نكون قد أسسنا لمحطات انتاج كافية تزود المواطن بالكهرباء 24/24، وأيضا نتخلص من المولدات التي ترهق المواطن، لا أظن بأن هناك مواطن يرفض ما أعرضه، فالجميع يعرف أن الدول تاجر فاشل، هذا عام في أرجاء العالم، ولنا من تجارب الدول التي طبقت النظام الاشتراكي أكبر مثل.

تأمين الكهرباء للمواطن 24 ساعة يعني أننا دولة طبيعية، وانقطاع الكهرباء حدث غير طبيعي

في عام 2002 صدر قانون إحداث «الهيئة الناظمة» التي تدير القطاع وتخلق منافسة إيجابية بين الشركات، إخراج قطاع الكهرباء من أزماته يحتاج إلى قرار من الدولة، على أن يعد مواده شخص متخصص بالكهرباء ويعرف السبل الناجعة لإنقاذ هذا القطاع، أيضا أن يقوم مجلس الوزراء بتعيين مجلس إدارة جديد للمؤسسة، فالمجلس القديم يمارس مهامه منذ إثنا عشرة سنة دون أن يقدم حلول للأزمة مما فاقمها، على مجلس الوزراء ضخ دم جديد في المؤسسة، نحن بحاجة إلى وزير مدرك لخطورة الأزمة

حتى يتمكن من اتخاذ قرارات مناسبة ويتابع تنفيذها، وأن يعد خطة واضحة وشفافة حتى نتمكن من الخروج من هذه الأزمة، من غير المعقول أن يكون لبنان بمساحته البالغة عشرة آلاف كيلو متر مربع يعيش بلا كهرباء، وفي الجوار دول تعاني من الحروب والقصف والدمار وتتوفر فيها الكهرباء، التغذية في لبنان لا تتعدى العشر ساعات والباقي يسير وفق المولدات، لقد جرى إحصاء عالمي مؤخرا صنف لبنان في أدنى الدرجات العالمية لإنتاج الكهرباء وتوفير الطاقة للمواطنين، نحن في الآخر تماما، هذا معيب، في الستينات من القرن الماضي كان لبنان في مقدمة الدول التي توفر الكهرباء لمواطنيها، وكانت مؤسسة الكهرباء تجني الأرباح حتى أن الدولة كانت تستلف منها النقود، وفي الألفية الثالثة تراجعنا إلى نهاية الصف، لا يمكننا تكرار الحديث بأننا لا نستطيع فعل هذا أو ذاك، نحن بإمكاننا وما نحتاجه هو عدم تسيس البنى التحتية، أي الكهرباء والماء والتلفونات، وزارة الخدمات يجب ابعادها عن السياسة، وعلى هذه الوزارة وضع الخطط اللازمة أسوة بدول العالم المتقدم، من أجل هذا نحن بحاجة إلى مراقبة وإلى «هيئة ناظمة»، اللبنانيون اليوم يسيرون خدمات البنى التحتية في دول الخليج، وهي تستهلك من الطاقة أضعاف ما نحتاجه نحن الآن، إذن نحن نملك الكوادر المؤهلة للنهوض بهذا القطاع شرط عدم تسييسه. قد يقول البعض أن الأفضلية الآن ليست لقطاع الكهرباء، حسنا، أنا كرجل أدير مؤسسة كهرباء زحلة إذن الكهرباء هي قضيتي وعلي أن أسير بعملي على الوجه الأكمل، وأحب أن أخبر اللبنانيين وكافة المواطنين أن اللبناني يدفع على الاشتراك أعلى سعر للكهرباء في العالم، هم يروجون على أن التعرفة سوف ترتفع على المواطن، هذا صحيح لكن المواطن يدفع فاتورة المولدات، وفاتورة تصليح أعطال الأجهزة الكهربائية في منزله، لأنها تتعطل بتأثير تغير الفولتاج، أيضا الإشتراك، كما أن المولدات لا تعمل على مدار الساعة، ان نحن جمعنا هذه الفواتير لوجدنا أن ارتفاع الفاتورة الرسمية سيكون أقل بكثير مما يتكبده المواطن وبالوقت ذاته لا يحصل على كهرباء جيدة. فأصحاب المولدات والإشتراك تجار، لا يهمهم راحة المواطن بل يقدمون له ما يريدونه هم، نسميهم الآن «دواعش» المولدات، لأنهم موجودين بحكم الحاجة إليهم، وهم يستغلون هذا لتكديس الأرباح. لا بد أن الربح مشروع، هذا حق فجميع المؤسسات التي تعمل هي مؤسسات ربحية وعلينا أن لا نكون معقدين إزاء هذا فلا أحد يعمل «ببلاش»، فهناك نفقات تقع على المؤسسات العاملة، هذا نظام عالمي، لكن الربح يجب أن يكون مقبولا، هناك فرق شاسع بين الربح والسرقة. أنا وغيري من اللبنانيين موجودين هنا، ولن نترك البلد وسنظل نعمل كل في مجاله، من جهتي لا أتعاطى مع السياسة، مشروعي هو انتاج الكهرباء في شركة كهرباء زحلة لحل جزء من أزمة

اصحاب المولدات هم "دواعش ومافيات"

الكهرباء، وهذا الأهم، حتى نتمكن من توفير الكهرباء 24/24 للمواطنين من جميع الأطياف والمذاهب، ضمن منطقة استثمار شركتنا، ونعمل على أن تصلهم الكهرباء بجودة عالية، أي أن يكون الفولتاج منظما وثابتا إلى حد كبير، فلا يتراوح تارة بين 220 وأخرى الـ 180، وبتعرفة أقل بكثير من الفواتير التي يتكبدها المواطن. هذا المشروع غير موجه ضد أحد، بل هو لحل مشكلة متأزمة، المشروع غير موجه ضد السياسيين، ولا ضد أصحاب المولدات، على الساحة يتردد الآن سؤال «ماذا سنفعل بالمولدات؟» شركة كهرباء زحلة تعمل منذ أربعين عاما، والكهرباء تنقطع في مدينة زحلة مثلها مثل بقية المناطق، نحن لا نتعامل ضمن سلم أولويات، بل نساوي بين منطقتنا وبقية المناطق التي نغذيها بالكهرباء، مشروعنا هو التخلص من الأزمة، المولدات موجودة ولم نزعجهم، هم يستخدمون أعمدة الشبكة التابعة لشركة كهرباء زحلة، وجميع الأدوات التي وضعتها الشركة لمد خطوط التغذية وإيصالها للناس دون أن يتعرض لهم أحد. اليوم المواطن هو من سيقرر، من جهتي لقد قدمت وعدي بأني سأقوم بتأمين الكهرباء 24/24 وبجودة عالية، أي سنعمل على أن تكون الكهرباء مستقرة، وهذا مهم، وضمن تعرفة مقبولة من الجميع، لدينا في الشركة 250 موظف، أي 250 عائلة تعتمد في دخلها على مؤسسة كهرباء زحلة، من جهة هؤلاء يعرفونني جميعا، وأيضا المواطنين يعرفون موظفينا والجباة العاملين في شركتنا، وجميعهم لبنانيين، نحن نقول الآن إن لم نقدم الكهرباء 24/24، أو إذا لم يشعر المواطنين بالارتياح للتعرفة فليمتنعوا عن الدفع، لكنهم لن يستطيعوا عدم الدفع للمولدات، وأخيرا إذا شعروا أنهم يقدمون حظا للشركة فهذا خطأ، المواطن اللبناني لم يعد يثق بأن الكهرباء قد تصل إليه أربع وعشرين ساعة، لقد تعود على المولدات وأصبح هذا من نمط حياته، هو يعتقد أن المولدات حاجة أساسية لتأمين الكهرباء، فهناك عدد كبير جدا الذين ولدوا وهم يرون المولدات تعمل، لقد أصبحنا كدولة نسير بعكس دول العالم التي تقدم تغذية دائمة، والمولدات فيها لا تعمل الا في حالة حدوث أعطال ناجمة عن

كوارث، أقول الآن للبقاعيين أن الشركة تعمل منذ أربعين عاما، وهي التي تكفلت بإمداد شبكة التغذية إلى مختلف المناطق، من أعمدة وخطوط وغيرها... هذه الشبكة هي ملك لشركة كهرباء زحلة، وقد تعدى أصحاب المولدات على شبكتنا ومدوا خطوطهم عليها، واستخدموا أراض البلديات لوضع مولداتهم عليها دون أن يسألوا ان كنا نوافق على هذا أم لا، هم لم يدفعوا أجورا على هذا الإستخدام، ولم يطبقوا تعرفة وزارة الطاقة .

لقد أسست شركة كهرباء زحلة منذ ثمانين عاما، مرت عليها حروب وما زالت تعمل وتزود المواطنين بالطاقة، وستبقى، هذه الشركة لا يمكن أن تقف، ومن واجبها أن تقدم الكهرباء 24 ساعة وبتعرفة مقبولة .

نقطة هامة أريد أن ألفت الانتباه عليها أيضا، أن أصحاب المولدات استهلكوا مولداتهم، فبعضها يعمل منذ خمسة عشر سنة، نحن لا نعترض، ولم نشاركهم أرباحهم، ولم نطلب تعويضا على استخدامهم لشبكتنا،

كما أن البلديات لم تطالبهم بأجور الأراضي التي يستخدمونها، نظرنا إلى الموضوع فرض نفسه في ظروف ضرورية للبلد ومصلحة المواطن. الآن مشروع انتاجنا سيقدم كهرباء دائمة وإقتصادية أيضا، وذات جودة عالية، هذا سيخدم الاقتصاد في كافة المناطق التي تقع ضمن المنطقة التي نزودها بالكهرباء، فالمحلات التجارية التي تغلق أبوابها باكرا بسبب أزمة الكهرباء ستفتح لفترة متأخرة، هذا يساعد على تحريك عجلة الاقتصاد، أيضا لن تكون هناك أزمة مياه، فكثير من المناطق والبلدات تشكو من قلة المياه لعدم توفر الكهرباء. تصور، لقد هاتفتني امرأة منذ فترة تسألني عن إمكانية تزويد المنطقة بالكهرباء أربع وعشرين ساعة، وحين أجبتها أن نعم، قالت سيصبح بإمكاني انجاب طفل آخر بفارق الفاتورة التي ندفعها الآن، سأربيه وأرسله إلى المدرسة، يمكنك من هذه الحادثة البسيطة أن تتصور إلى أي حد يتحكم ارتفاع سعر فواتير الكهرباء الحالية بحياة الناس .

شركتنا لا يمكنها انتظار وعود الدولة، فهي لم تقدم شيئا بهذا الشأن للمواطن، نحن ننتج على المياه، وقد انخفض الانتاج بسبب شح المياه هذا العام وزادت ساعات التقنين، شركة كهرباء زحلة تعمل لحل أزمة كهرباء عمرها أربعين عاما، وبشكل نهائي. هذا حلم ، حلم المنتج، وحلم المشترك أيضا، وليس حلمي الشخصي، بحال تأمين الكهرباء على مدار اليوم كله سيغير نظرة المواطن إلى بلده، سيعزز شعوره أنه ينتمي إلى بلد متحضر، تأمين الكهرباء ليس انجاز، بل حق للمواطن وحق للبلد بأن يصبح بمصاف الدول الأخرى، مثلا أنت تسافر إلى أفريقيا، ألا تقدم دول أفريقيا الكهرباء لمواطنيها دون انقطاع،

نعم، هذا صحيح .

انا ضد خصخصة الكهرباء في لبنان

تأمين الكهرباء يعني أننا أصبحنا دولة طبيعية، وليس العكس، فانقطاع الكهرباء أمر غير طبيعي ولا عادي .

في حال تأمين الكهرباء 24 ساعة، ماذا سيحل بالمولدات، وهل سيفرض على شركة كهرباء زحلة التعويض على أصحابها ؟

هذا يتعلق بالمواطن، فهو من سيقرر، هو الذي يتعامل مع المولدات، لا بد أن الأمر سيمر بفترة اختبار لعدة أشهر بعد ذلك سيقرر أين تكمن مصلحته، من جهتنا لسنا ضد المولدات بل نعمل لحل مشكلة متأصلة ومزمنة، نحن لا نفتح جبهة مواجهة مع أي كان، الشبكة موجودة ولن نعمل لإزالة الخطوط، برأيي لن تكون هناك أزمة .

هل ستصدر شركة كهرباء زحلة فاتورتين؟

سنحافظ على العدادات ذاتها، ولن تصدر سوى فاتورة واحدة، ولا وجود للفاتورتين، فقط سيتم إضافة رقم آخر عليها كخدمة إضافية ثم يتم جمع الرقمين معا، النتيجة يجب أن تكون أقل مما يدفعه المواطن للدولة

والمولدات معا .

يتساءل المواطنون كم سيكون سعر الواط، وهل التسعيرة ستكون تصاعدية، وما هو تقديرك لقيمة الفاتورة ؟

تصاعدية نعم، وهذا ما نعمل بموجبه الآن، أي وفق مصروف المواطن، لدى تعامل المواطنين مع المولدات يدفعون اشتراكا، أي القيمة ذاتها حتى لو لم يصل استهلاك المرء للكهرباء إلى مستوى ما يدفعه، تعرفتنا ترتبط بالمصروف، مثلا إن غاب المواطن عن منزله فترة من الزمن فهذا يعني أن مصروفه من استهلاك الكهرباء سينخفض، وبالتالي فهو غير مرغم على الدفع، وهذا جار الآن، لن يتغير شيء المهم يجب أنْ تكون الفاتورة أقل ارهاقا للمواطنين.

يبث أصحاب المولدات شائعات تقول بأن سعر الفاتورة سيكون مرتفعا جدا .

المواطن هو الذي سيدفع، وهو يعرف كم تكلفه الكهرباء الآن، وكم ستكلفه لدى الانتهاء من مشروعنا، وسيبقى هو الحكم، وهو الذي يحدد مصلحته ويعرف أين هي، من جهتي متأكد من أنها ستكون أرخص بكثير .

ما هو تقديرك للخسائر التي وقعت جراء انقطاع التيار الكهربائي 17 ساعة، وفي بعض المناطق 18 ساعة، وكم تبلغ ؟

لا أملك أرقام، ولا أؤمن بالاحصاءات اللبنانية، فهي تفتقر إلى المنهجية، الخسائر كانت بالاعتماد على الموتورات بشكل دائم ما رفع سعر تعرفتها على المواطن وكبده نفقات إضافية، قطاع الصناعة أصيب بالضرر أيضا وهذا سنلحظه آخر الشهر، كما انعكس الموضوع على قطاع المياه، وهنا ألفت الانتباه إلى أن المؤسسات جميعها كانت متعطلة عن العمل لكن أرباب العمل يدفعون لموظفيهم وعمالهم أيضا، أي كانت فترة انفاق كامل بدون انتاج، أيضا علينا أن لا ننسى أن المولدات لا تملك طاقة العمل 24 ساعة، وقد أصيبت الأجهزة الكهربائية المنزلية بأعطال في المنازل والمكاتب والمحلات التجارية، هذا كله يضاف إلى حجم الإنفاق والخسائر التي حصلت، ولن ننسى التأثير النفسي السلبي على المواطنين في ظل الظروف الأمنية المتردية السائدة الآن .

رئيس التحرير الأستاذ علي مهدي والمهندس أسعد نكد

كان سؤالنا العام الماضي عن اللاجئين السوريين الذين تضاعف عددهم هذه السنة كثيرا، فكيف تتعاملون مع الخيم التي يقيم فيها السوريين على أطراف البلدات ؟

لقد زودنا الخيم بعدادات، وهم يدفعون التعرفة وفق مؤشرات العداد، هذا ضمن منطقة استثمار شركة زحلة. التأثير السلبي هو العدد الكبير الذي شكل حاليا ضغطا على الشبكة دون أن يكون لدينا زيادة في انتاج الطاقة .

انا ضد خصخصة الكهرباء في لبنان

وهل لدى شركة كهرباء زحلة التي عودت المواطن على مشاريعها المميزة مشروعا لطاقة بديلة على نهر البردوني ؟

المؤكد الآن أن شركة كهرباء زحلة ستبدا بالانتاج، الموضوع الأهم هو اعطاء الـ24 ساعة تغذية الاهتمام الأول، لهذا سنلجأ للطرق الكلاسيكية، بعد ذلك يمكن دراسة مشاريع طاقة بديلة دراسة متأنية ثم البدء فيها، لكنها ستكون رافد للإنتاج فالطاقة البديلة تعتمد على أشعة الشمس وطاقة الرياح وكلاهما يرتبطان بالمظاهر المناخية، وهي متقلبة، تغذية المدن يعني الحديث عن 60 ميغاوات، أو أكثر، التحدي الآن تأمين الكهرباء بشكل دائم للمواطن، الطاقة البديلة يمكن التخطيط لها مستقبلا لمساعدة الانتاج وتوفير التكلفة على المدى الطويل .

ذكرت سابقا أن أزمة الكهرباء في لبنان هي أزمة مسيسة، وقد تعرضت الوزارة لسرقات كثيرة حتى اعتبرت «المزراب» الذي يقدم الفلوس للوزراء، كيف يمكننا حل

أزمة الكهرباء حاليا ؟

يجب أولا على رئاسة الوزراء تشكيل «الهيئة الناظمة» هذه الهيئة ستكون مخولة بوضع الخطط التي يجب أن يوافق عليها الوزراء ومجلس الوزراء، حل الأزمة هي بإدخال القطاع الخاص في عملية الإنتاج وإشراكه فيها، وليس ببيع المؤسسة للقطاع الخاص، الناس تتوجس من القطاع الخاص خوفا من الاحتكار، الهيئة الناظمة يمكنها مراقبة هذا بدقة،لنأخذ من الصين مثلا لنا، التطور الهائل الذي يشهده هذا البلد يرجع بمعظمه إلى القطاع الخاص الذي تم إشراكه بأعمال التنمية وانتاج الطاقة. أيضا «دبي» هي مثال آخر لنا، حاليا يجب إشراك القطاع الخاص بكافة مشاريع التنمية .

يجب ابعاد وزارة الطاقة عن التجاذبات السياسية

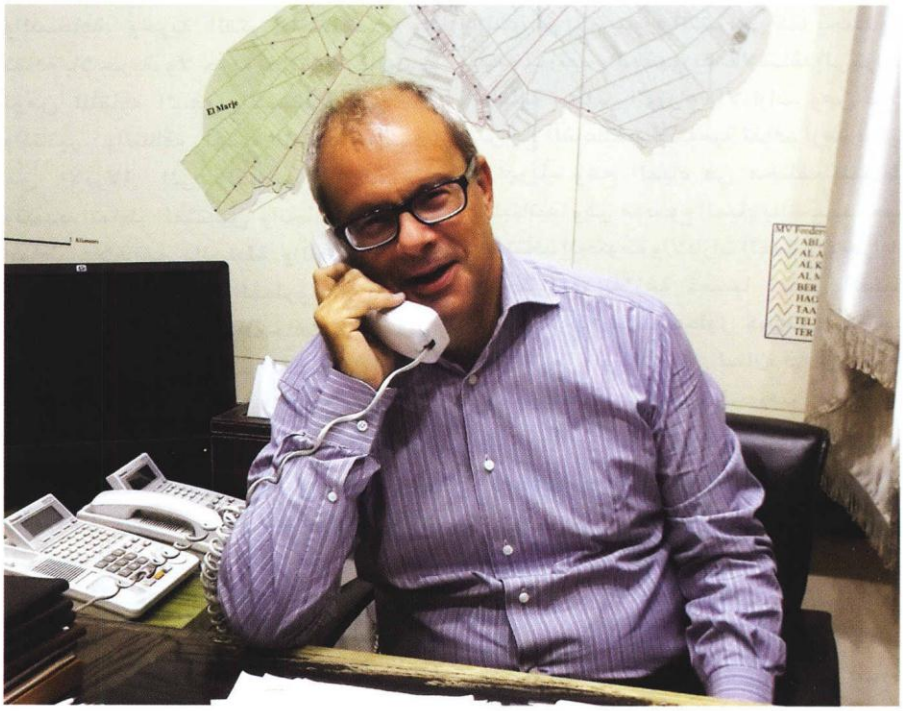

المسألة الأساسية في لبنان غياب المحاسبة بشكل كامل وعلى جميع الأصعدة، لهذا تكثر مشاكلنا وتزداد أزماتنا .

هل تدعو المواطنين لإقامة مشاريع صناعية في زحلة، وهل ستقدم الشركة تعرفة مخفضة للصناعيين ؟

هذا سؤال في مكانه، حين يرى الصناعيون أن الكهرباء أصبحت متوفرة مدة 24 ساعة دون انقطاع، وضمن تعرفة مقبولة، سيكون هذا عامل جذب لهم، لدينا في البقاع كم كبير من الأراضي بسعر معقول ورخيص، هذا يساعد على إقامة المعامل، حاليا لدينا عدد لا بأس به من المعامل في منطقة البقاع، وهي تعمل ضمن ظروف صعبة جدا سواء من حيث كلفة الطاقة التي يحتاجونها، أو الظروف الأمنية السائدة، أيضا ظروف التصدير في ظل غياب أية مساعدة من الدولة. مشروعنا سيزيد من ربحية المعامل وهذا عامل جذب هام جدا، وسنقدم لهم تعرفة خاصة، هذا سيخدم المنطقة من حيث التخفيف من أزمة البطالة المتفشية لدى جيل الشباب، أيضا قد لا يعلم الكثيرين أن هناك عدد من السوريين قاموا بفك معاملهم وأحضروها إلى منطقة البقاع وهي تعمل الآن ضمن ظروف قاسية

كلمة أخيرة أحب قولها: لا بد أن ساعة الحقيقة ستأتي يوما ما، وسيعرف الناس مساهمة شركة كهرباء زحلة الفعالة في إنماء لبنان ورفع القدرة الانتاجية للقطاع الاقتصادي فيه، قد لا يقتنع الكثيرين بجدوى ما أقوم به حاليا، لكن الأرقام هي التي ستتكلم لاحقا .